



## الفصل ٨ إدماج حقوق الإنسان في أعمال الأمم المتحدة

يمثل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية هدفاً رئيسياً للأمم المتحدة. ولهذا الغرض اعتمدت المنظمة سياسة «إدماج حقوق الإنسان»، أي كفالة أخذ حقوق الإنسان - بوصفها موضوعاً شاملاً - في الاعتبار لدى جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك أخذ عدد متزايد باطراد من الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق وغير ذلك من هيئات الأمم المتحدة في تطوير أنشطة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك بالإضافة إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تظل الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان.

وقد طلب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا (١٩٩٣) والقرارات اللاحقة للجمعية العامة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الأمم المتحدة أن تتيح للحكومات المعنية بناءً على طلبها بعض برامج المساعدة. وينبغي أن تتناول هذه البرامج إصلاح التشريع الوطني وإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية والهيكل المتصلة لدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية وتقديم المساعدة في الانتخابات وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان من خلال التدريب والتثقيف والتعليم، والمشاركة الشعبية وإشراك مجتمع مدني نابض.

وطالب برنامج الإصلاح الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ بإدماج حقوق الإنسان في أعمال منظومة الأمم المتحدة برمتها وصياغة أدوات عملية لتنفيذ مخطط فيينا. وكانت نتيجة ذلك إحراز التقدم في سياسات وأنشطة حقوق الإنسان في مختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة.

ويمثل نشر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ وعنوانه تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات (A/57/387) تطوراً هاماً آخر وفي هذا التقرير الثاني عن الإصلاح أكد الأمين العام مرة أخرى أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يشكّلان «مطلباً أساسياً لتحقيق رؤية الميثاق في عالم عادل وخالٍ من الاضطراب». ويتألف الهدف الرئيسي من بناء قدرات الأمم المتحدة في العمليات الإنسانية





والإنمائية لتمكينها من دعم جهود الدول الأعضاء في إنشاء وتعزيز أنظمة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تتمشى مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وفيما يلي نص الفقرة ٥٠ من التقرير:

«في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من الإعلان بشأن الألفية، أعلنت الدول الأعضاء عن تصميمها على تعزيز قدراتها على الصعيد القطري لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان وممارستها، بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق المهاجرين. وبناء مؤسسات قوية لحقوق الإنسان على الصعيد القطري هو الذي سيكفل على المدى الطويل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بطريقة مستدامة. لذا يجب أن يكون إرساء أو تعزيز نظام وطني للحماية في كل بلد، يعكس المعايير الدولية لحقوق الإنسان، هدفاً رئيسياً للمنظمة. وتكتسب هذه الأنشطة أهمية خاصة في البلدان التي تخرج من الصراعات.»

### حقوق الإنسان في الجمعية العامة وفي البرامج الدائمة

الجمعية العامة هي أعلى هيئات الأمم المتحدة التي تضع القوانين وهي لم تقف عند حد كفالة اعتماد مجموعة هائلة من اتفاقيات وإعلانات ومبادئ وقواعد حقوق الإنسان وصكوكها الأخرى ولكنها تناقش أيضاً في كل دورة، وخاصة في لجنتها الثالثة المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية، الحالة الواقعية لحقوق الإنسان في كثير من الدول وتعتمد ما يناظر ذلك من قرارات.

ويضطلع كثير من برامج المنظمة بأنشطة هامة في ميدان حقوق الإنسان ومن هذه البرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وجامعة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (انظر الفصل ٧).

### حقوق الإنسان ومجلس الأمن

مجلس الأمن هو هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المختصة باعتماد قرارات ملزمة قانونياً وتنفيذها عندما تخفق الدول في الامتثال. وقد اضطلع المجلس في السنوات الأخيرة بدور متزايد النشاط في مجال حقوق الإنسان. وتشكّل حقوق الإنسان اليوم عنصراً جوهرياً في عمليات حفظ السلام وبناء السلام ويتم نشر كثير من خبراء حقوق الإنسان في الميدان لرصد حالة حقوق الإنسان في سياقات ما بعد النزاع ومساعدة البلدان المعنية في تعزيز سيادة القانون وبناء سلطة قضائية مستقلة ودعم إنفاذ القوانين وتنظيم إدارات السجون وإنشاء لجان وطنية لحقوق الإنسان وغير ذلك من المؤسسات اللازمة لحماية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، قام المجلس في عدد متزايد من الحالات بالنظر في انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان بوصفها تهديداً للسلام وتصرف بالتالي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بأن فرض جزاءات اقتصادية وغيرها من الجزاءات وأذن باستعمال القوة العسكرية وإقامة محاكم جنائية دولية مخصصة (انظر الفصل ١٠).



## حقوق الإنسان و«أسرة الأمم المتحدة»

تتألف منظومة الأمم المتحدة، التي يطلق عليها اسم «أسرة الأمم المتحدة» في السياق غير الرسمي، من الأمم المتحدة وعدد متزايد من الوكالات المتخصصة، وهذه الوكالات منظمات حكومية دولية مستقلة قانونياً، وتحفظ بعلاقة خاصة مع المنظمة على أساس اتفاقات مبرمة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب المادة ٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك، تنطبق سياسة الأمم المتحدة في «إدماج حقوق الإنسان» على الوكالات المتخصصة التي يؤدي كثير منها أنشطة ذات تاريخ طويل فيما يتعلق ببعض حقوق الإنسان المحددة.

### الإطار ٢٨

#### هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الناشطة في مجال حقوق الإنسان

##### الوكالات المتخصصة

- منظمة العمل الدولية
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- منظمة الصحة العالمية

##### البرامج والصناديق

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- صندوق الأمم المتحدة للمرأة
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
- برنامج الأغذية العالمي

##### معاهد الأبحاث والتدريب

- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
- معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
- معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

##### الهيئات التي أنشأها مجلس الأمن

- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
- المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

##### كيانات الأمم المتحدة الأخرى

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- جامعة الأمم المتحدة

### المساعدة التقنية للدول والبرلمانات

#### المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان

يساعد برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان الدول بناءً على طلبها على بناء وتعزيز هيكلها الوطنية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على احترام حقوق الإنسان عموماً وعلى صون سيادة القانون.

وعناصر البرنامج تركز على إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات الوطنية؛ وبناء أو تعزيز مؤسسات وطنية قادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون؛ وصياغة خطط عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ وتوفير التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وتأخذ هذه المساعدة شكل خدمات استشارية يقدمها الخبراء ودورات تدريبية وورش عمل وحلقات دراسية وزمالات ومنح وتوفير معلومات ووثائق وتقييم الاحتياجات المحلية في مجال حقوق الإنسان.

وتنظر الأمم المتحدة إلى التعاون التقني بوصفه عنصراً تكميلياً لأعمال الرصد والتحقيق بموجب برنامج حقوق الإنسان ولكنه ليس بديلاً عنه أبداً. وقد أكدت تقارير الأمين العام ذات الصلة وقرارات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أن تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لا يقلل من مسؤولية الحكومات عن تقديم حساب عن حالة حقوق الإنسان في أراضيها، كما أنه لا يعفيها من الرصد بموجب إجراءات الأمم المتحدة للملائمة.

#### المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي

يقدم الاتحاد البرلماني الدولي خدمات استشارية بشأن الطيف الكامل للحياة البرلمانية وخاصة بشأن دور البرلمان الوطني وهيكله وأساليب عمله. ويتألف برنامج الاتحاد من مشاريع لتدريب الموظفين البرلمانيين وتقديم الموارد المادية والمعدات وتنظيم حلقات دراسية عن موضوعات ذات أهمية محددة للبرلمانيين. ويتعلق معظم هذه المشاريع في جملة أمور بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية. وفي هذا الصدد يتعاون الاتحاد تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان. ويمكن الحصول من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي على مزيد من المعلومات عن المساعدة التقنية المقدمة من الاتحاد.

منظمة العمل الدولية هي الوكالة الرئيسية التي تتناول الحقوق الاقتصادية مثل الحقوق في العمل وفي المعاملة المتساوية والعادلة وفي ظروف العمل الصحية وحقوق النقابات، بما فيها الحق في الإضراب والدخول في مفاوضات جماعية، والأحكام ذات الصلة مثل حظر السخرة وأسوأ أشكال عمل الأطفال والتمييز في الاستخدام وفي مكان العمل. وقد أنشئت منظمة العمل الدولية في عام ١٩١٩ وتعمل على أساس «نظام ثلاثي» يضع ممثلي أصحاب العمل والعاملين على قدم المساواة تقريباً مع ممثلي الحكومات، وقد قامت المنظمة بوضع كثير من المعاهدات الدولية الأساسية والتوصيات والإجراءات لحماية الحقوق الاقتصادية وغيرها من الحقوق.



ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هي الوكالة الرئيسية في مجال الحقوق الثقافية، (وخاصة الحق في التعليم) وقد وضعت مختلف الصكوك والإجراءات لحمايتها. وقامت أيضاً بأداء دور رئيسي في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) وتعزيز ثقافة عالمية بشأن حقوق الإنسان والسلام.

ومنظمة الصحة العالمية هي الوكالة الرئيسية لتعزيز وحماية الحق في الصحة، وقد أنشأت في جملة أمور برنامجاً عالمياً ناجحاً بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هي أكبر الوكالات المتخصصة وهي طرف فاعل رئيسي في تعزيز وحماية الحق في الغذاء، الذي يمثل واحداً من أهم عناصر الكفاح العالمي ضد الفقر. وقد وافق على هذا الهدف الإنمائي الكبير قرابة ١٥٠ رئيس دولة وحكومة أثناء قمة الألفية التي عُقدت في أيلول سبتمبر ٢٠٠٠.

